

فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

دراسة تحليلية لبلدية واد سلي بالشلف

The effectiveness of local collection in achieving the financial independence of local groups:**An analytical study of the municipality of Wadi Sali in Chlef**

الميلودي سعاد*، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، s.elmiloudi@univ-chlef.dz

سحنون مراد، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، mouradsahnoun536@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/16

تاريخ الاستلام: 2022/05/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بالتطبيق على بلدية وادي سلي بولاية الشلف خلال الفترة 2017-2020، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية وأخرى داخلية، كما أن مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية لبلدية واد سلي تبقى ضئيلة نظرا لوجود معوقات تحول دون تحقيقها لهدفها والمتمثل في الاستقلالية المالية، وقد اقترحت الدراسة إعطاء بعض الاستقلالية للجماعات المحلية في سن القوانين والضرائب التي تجدها ملائمة لزيادة مواردها.

كلمات مفتاحية: جماعات محلية، جباية محلية، إيرادات جبائية، استقلالية مالية.

تصنيفات JEL: H₂₄, H₇₁, H₇₂, H₇₅, H₇₆.

Abstract:

This study aims to determine to what extent local collection makes it possible to achieve the financial autonomy of local authorities by applying to the commune of Wadi Sely in Chlef State during the period 2017-2020, and the study concluded that local authorities depend for their financing on

* المؤلف المرسل.

external and internal sources, and that the contribution of local tax revenues to the commune of Wadi Seli remains weak due to the existence of obstacles that prevent it from achieving its goal of financial independence, the study suggested giving some autonomy to local governments in adopting laws and taxes that they deem appropriate to augment their resources.

Keywords: Local groups, Local collection, fiscal revenue, financial independence.

Jel Classification Codes: H₂₄, H₇₁, H₇₂, H₇₅, H₇₆

1. مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية القاعدة لسياسة اللامركزية للبلاد، والتي تلعب دورا هاما في تلبية الاحتياجات العامة للسكان وتحسين ظروف معيشتهم، غير أن تحقيق أهداف التنمية المحلية تتطلب موارد مالية من أجل تنفيذ برامجها وإحداث تحسين في مستوى تحقيقها معتمدة في ذلك على إعطاء المزيد من الاستقلالية المالية للجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية وإعطائها صلاحيات البحث عن موارد محلية تتمثل في الجباية المحلية كأحد أهم مصدر من مصادر التمويل المحلي.

وإدراكا لهذا، تسعى الجزائر على غرار بقية الدول إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة، ومن أجل ذلك انتهجت استراتيجية تأهيل الجماعات المحلية والرفع من مستوى الخدمات المقدمة وتطوير أساليب عملها، وذلك بالتخلي عن العديد من صلاحيات الإدارة المحلية لصالحها، وكذا منحها عدة موارد جبائية تمثلت في الجباية المحلية والأخرى غير جبائية، والتي تؤهلها على التعرف وتحسين وتطوير مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين من خلال الاستفادة من مواردها المحلية التي تعمل على تحقيق التوزيع العادل للثروات الوطنية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية.

وعليه، انطلقا مما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في بلدية واد سلي بالشلف؟

ولإجابة على هذا السؤال، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لميزانية الجماعات المحلية (البلدية)؟؛
- ما هو واقع الجباية المحلية لبلدية واد سلي بالشلف؟.

فرضية الدراسة: تستند إشكالية هذه الدراسة على الفرضية الآتية:

إن تعزيز الجباية المحلية يساهم في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بالتطبيق على بلدية وادي سلي بالشلف.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في تحديد مصادر تمويل الجماعات المحلية، وإبراز أهم الموارد الجبائية المحصلة بالبلدية وذلك بالتطبيق على بلدية واد سلي بالشلف، وأن فعاليتها وتعزيز مواردها يكون باستقلاليتها المالية ودعم جبايتها المحلية.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الجباية المحلية من خلال التطرق إلى مختلف الضرائب والرسوم التي تدخل ضمن الهيكل التمويلي لميزانية الجماعات المحلية؛

- وكذا معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لميزانية الجماعات المحلية بالتطبيق على بلدية واد سلي بالشلف.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية، ومن خلال اطلاعنا على البعض من هذه الدراسات يمكن إدراج بعضها على النحو التالي:

-دراسة توفيق بن الشيخ والدراجي لعيفي (2018)، بعنوان: الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر". عاجلت الدراسة الصعوبات التي تواجه البلديات في التكفل بالمسؤوليات التي أوكلت إليها نتيجة ضعف الموارد الجبائية، وهذا راجع إلى محدودية النظام الجبائي الحالي الذي لا يسمح للبلديات بتعبئة موارد جبائية كافية وبالتالي خضوعها للسلطة المركزية في كل قرارها. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقلال المالي للبلديات لا يكون إلا من خلال تعزيز مواردها المالية بوضع استراتيجية شاملة لإصلاح الجباية المحلية من خلال تكريس الجباية المحلية كنظام قائم بذاته.

- دراسة منال بوكورو ومحمد منصوري (2018)، بعنوان: " دور الجماعات المحلية في ترقية الخدمات العمومية في الجزائر-بلدية قسنطينة نموذجاً-". عالجَت الدراسة دور الجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية في ترقية الخدمات العمومية والتنمية المستدامة وهذا من خلال معالجة واقع البلدية والمهام المسندة إليها والصعاب التي تواجهها. وتوصلت الدراسة إلى أن بلديات الجزائر تواجه عدة تحديات في ظل تعدد وظائفها بشقها التنموي والخدماتي وعلى رأسها تحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمساهمة الفعلية في تحقيق التنمية، الأمر الذي يتطلب الوقوف على المعوقات وإيجاد آليات لتفعيل دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية.

-دراسة عمر قمان وسعد مقص، (2021)، بعنوان: "أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية دراسة تحليلية". عالجَت الدراسة واقع التنمية المحلية في الجزائر والتي حاولت جاهدة منذ سنوات إرساء مبدأ الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بحثاً عن مصادر تمويل داخلية تمكنها من تلبية الاحتياجات العامة للسكان وتحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال التطرق للإطار المؤسسي الذي ينظم سير الجماعات المحلية والتعرف على كيفية سير مصادر تمويلها والمتمثلة بشكل كبير في الجباية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب بلديات الوطن تعاني من المشاكل والمعوقات التي انعكست سلباً على حالة التنمية المحلية فيها، ولذلك فالدولة مطالبة بالتدخل لتصحيح الوضع من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الكفيلة بتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية.

بناءً على الدراسات السابقة التي تم عرضها تتميز دراستنا عن سابقتها في معالجتها موضوع فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بالتطبيق على بلدية واد سلي بالشلف، وهذا من خلال تحليل وتشخيص واقع الجباية المحلية باعتبارها أحد الركائز الأساسية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وإبراز مساهمة الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

أقسام الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الجماعات المحلية

- المحور الثاني: الجباية المحلية كأداة لتحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية
- المحور الثالث: واقع الجباية المحلية لبلدية واد سلي بالشلف خلال الفترة (2017-2020)

2. مفاهيم أساسية حول الجماعات المحلية:

1.2. مفهوم وخصائص الجماعات المحلية:

تعرف الجماعات المحلية بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة، في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساس، بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية (مدوح، 2009، صفحة 207).

أما في التشريع الجزائري فيقصد بالجماعات المحلية، البلدية والولاية طبقا للمادة 16 من الدستور سنة 1996 والمعدل سنة 2016 والتي تنص على ما يلي: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية هي الجماعة القاعدية"، أما المادة 15 منه بنصه على "المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية ويشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية". كما أضافت المادة 17 منه بنصها على "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية" (القانون 01-16، المادة 15، المادة 16، و المادة 17، 2016).

2.2. ميزانيات الجماعات المحلية:

1.2.2. البلدية: تعرف البلدية طبقا للمادة الأولى من قانون 10-11 على أنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية" (المادة 01 من قانون رقم 10-11، 2011). وبالتالي البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، تعتبر جهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإدارية واجتماعية وثقافيا (بوكورو و منصوري، 2018، صفحة 227). تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية والأمن وكذلك الحفاظ على الإطار المعيشي للموطن وتحسينه (المادة 03 من قانون رقم 10-11، 2011).

2.2.2. الولاية: هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين " (المادة 01 من قانون 12-07، 2012).

ونظراً لتفرع وكثرة العمليات المالية الناتجة عن سير مصالح الجماعات المحلية، تمّ استحداث ميزانيات للجماعات المحلية، وفيما يلي توضيح لمعني ميزانية البلدية، ميزانية الولاية (قمان و مقص، 2021، صفحة 152).

-ميزانية البلدية: هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار، ويحدد شكل الميزانية ومضمونها عن طريق التنظيم.

-ميزانية الولاية: هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح الولاية، وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار، وتشتمل على قسمي؛ التسيير، والتجهيز. وبالتالي يمكن استخلاص المفهوم العام لميزانية الجماعات المحلية على أنّها: "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيباً للإيرادات والنفقات المقدرة لهيئة محلية، خلال فترة زمنية عادةً ما تكون سنة".

3. الجباية المحلية كأداة لتحقيق الاستقلالية المالية:

1.3. مفهوم الجباية المحلية ومكوناتها: يقصد بالجباية المحلية بأنها مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخلاصها للجماعات المحلية بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة من لدن الملزمين بأدائها، أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة (مسعداوي، 2014، الصفحات 5-6)، أما المشرع الجزائري فعرفها على أنها مجموعة

الضرائب والرسوم التي يلتزم سكان المناطق المحلية في زمن محدد بأدائها لصالح البلديات والولايات على اختلاف مستوياتها المحلية. كما تعتبر الجباية المحلية بالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية للاستقلال المالي للجماعات المحلية، وإطار يمكن من خلاله إبراز كفاءة المنتخبين المحليين، في انتهاج أحسن الطرق وأنجح الوسائل للزيادة في المداخل وتحسين الوضعية المالية لجماعاتهم، وكذلك البحث عن مصادر جديدة للتمويل من شأنها توسيع الإمكانات المالية للجماعات المحلية (بن الشيخ و الدراجي، 2018، صفحة 58).

حيث صنف المشرع الجبائي الجزائري بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1992 مختلف الضرائب والرسوم إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما فصل بين الضرائب العائدة مداخلها للدولة، وتلك العائدة مداخلها إلى الجماعات المحلية وبعض الهيئات الأخرى. تستفيد بذلك البلديات من مجموعة من الضرائب والرسوم منها ما تشركه فيها الحكومة المركزية والولاية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، ومنها ما هو مخصص لها بالكامل (موفق، 2007، صفحة 100)، والجدول الموالي يلخص مكونات الجباية المحلية للجماعات المحلية (المديرية العامة للضرائب، 2020):

الجدول(01): توزيع الضرائب والرسوم لفائدة الجماعات المحلية والدولة والهيئات الأخرى

الضرائب والرسوم	الولاية	البلدية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	الدولة	الهيئات أخرى مستفيدة	المجموع أو النسبة
الرسم على النشاط المهني	29%	66%	5%	-	-	100%
الرسم العقاري	-	100%	-	-	-	100%
رسم التطهير	-	100%	-	-	-	100%
الرسم على السكن	-	100%	-	-	-	100%
الرسم على الحفلات	-	100%	-	-	-	100%
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	-	100%	-	-	-	100%

فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: دراسة تحليلية لبلدية واد سلي بالشلف

100%	-	-	-	100%	-	الرسم على رخص العقارات
100%	-	-	-	100%	-	الرسم على الإقامة
100%	-	75%	15%	10%	-	الرسم على القيمة المضافة
10 دج / كلغ	1.5 دج	-	-	8.5 دج	-	الرسم الصحي على اللحوم
100	-	50%	-	50%	-	الضريبة على الدخل الإجمالي
100%	0.75%	49%	5%	40.25%	5%	صنف الربوع العقارية
100%	20%	60%	-	20%	-	الضريبة الجزافية الوحيدة
100%	17%	50%	-	17%	-	الضريبة على الأملاك
100%	38%	46%	-	16%	-	الرسم التكميلي على التلوث الجوي
100%	50%	30%	-	20%	-	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخطيرة
100%	38%	34%	-	34%	-	الرسم التحفيزي على النفايات الناتجة عن نشاطات العلاج
100%	60%	-	-	40%	-	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
100%	24%	42%	-	34%	-	الرسم على الأطر المطاطية الجديدة
100%	20%	50%	30%	-	-	الرسم على الزيوت والشحوم وتخصير الشحوم
100%	30%	-	-	70%	-	قسمة السيارات
100%	80%	-	20%	-	-	الرسم المساحي
33%	-	30%	-	3%	-	إتاوة الاستخراج
100%	-	-	-	100%	-	الضريبة على الأرباح المنجمية
100%	-	-	-	100%	-	رخصة استغلال المقالع والمحاجر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020 وقوانين المالية

2.3. الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: أعطى الدستور الجزائري للجماعات المحلية مكانة جد هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يتسنى من دونها القيام بتنفيذ سياستها العامة خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي يعرفها المحيط الدولي، التي تتجه نحو تعزيز الهيئات اللامركزية (المادة 16 من الدستور-المرسوم الرئاسي رقم 86-438، 1996).

تبدو الأهداف المنوطة بالجماعات المحلية في ظل النصوص القانونية هامة، فهي ترمي إلى تحميلها قسطا أكبر من المسؤوليات، وفتح مجال المبادرات أمام المنتخبين المحليين في تسيير شؤون المواطنين. وحتى تتمكن الجماعات المحلية من الإضطلاع بمهامها، لابد أن تتوفر لديها الوسائل المالية اللازمة، التي بدونها لا يمكنها تحديد نفقاتها وإيراداتها ومختلف تصرفاتها المالية بما يتناسب والحاجيات المحلية.

لكن الملاحظ أنه على الرغم من تنوع المصادر المالية للجماعات المحلية، وما عرفته من تحسينات وتطورات ملحوظة جاءت بها قوانين المالية تماشيا مع المبادرات الواسعة التي أعطيت للجماعات المحلية، غير أن عدم كفايتها في تغطية نفقاتها وتلبية حاجيات المواطنين أصبح الحقيقة الوحيدة التي تعرفها الجماعات المحلية. وفي ظل تواضع الوسائل المالية و المادية، أصبح إضطلاع الهيئات المحلية بمهامها يشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لها، في ظل إختلال واضح بين الصلاحيات التي تتمتع بها و الموارد المالية التي تسمح لها بذلك، فهي تواجه مهام و أعباء كبيرة مقابل موارد مالية محدودة. (شاربي، أحمد بن يحيى، و الميلودي، 2021، صفحة 99)

4. واقع الجباية المحلية لبلدية واد سلي بالشلف خلال الفترة (2017-2020):

تقع بلدية وادي سلي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 04، أنشأ بها المستعمر الفرنسي عام 1957 إدارة لخدمة مصالحه وسميت آنذاك ب (ملاكوف)، في عام 1963 ألحقت ببلدية بوقادير عقب صدور قانون 84/09 والمؤرخ في 1984/02/04 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، أنشأت بلدية وادي سلي وفصلت عن البلدية الأم بوقادير بتاريخ 1984/12/17. تتربع بلدية وادي سلي على مساحة قدرها 105 كلم، أما عدد سكانها فيبلغ حوالي 60 ألف نسمة حسب آخر إحصائيات سنة 2020. لقد ساعد الموقع على توفر الشروط الملائمة لاستقطاب أهم قطب صناعي تتوفر عليه ولاية الشلف، وتعد هذه المنطقة أهم فضاء اقتصادي استفادت منه الولاية منذ قرابة الثلاثة عقود من الزمن.

1.4. مقارنة الموارد الجبائية مع الإيرادات الأخرى: يمكن تقسيم هذه الإيرادات حسب مصدرها إلى 3

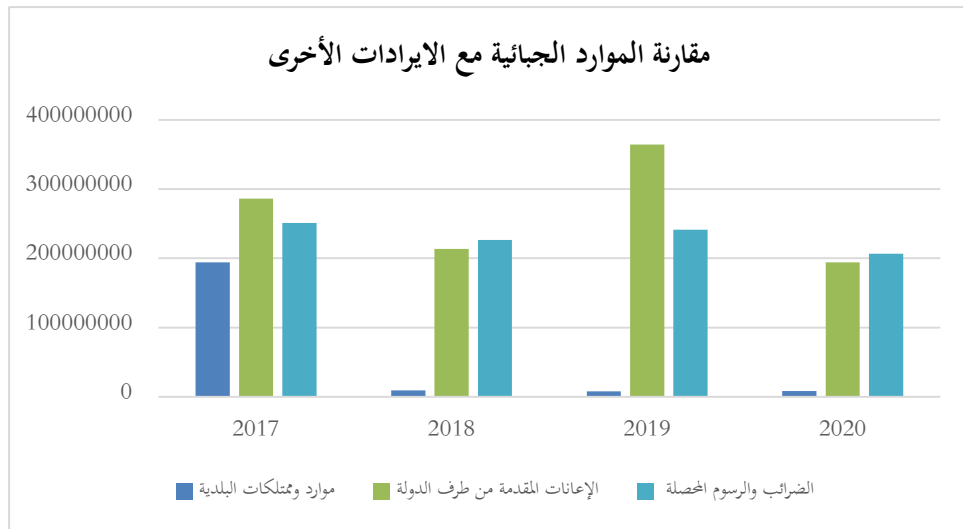
أقسام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): مقارنة الموارد الجبائية مع الإيرادات الأخرى

البيان		الضرائب والرسوم المحصلة		الإعانات المقدمة من طرف الدولة		موارد ممتلكات البلدية		مجموع الإيرادات	
السنوات	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
2017	251 115 543,85	46%	286 256 149,00	53%	3 030 030,93	1%	540 401 723,78	100%	
2018	226 510 361,75	50%	213 504 713,30	48%	9 339 929,25	2%	449 355 004,30	100%	
2019	241 385 313,26	39%	364 243 468,55	59%	7 630 566,48	1%	613 259 348,29	100%	
2020	206 634 379,90	51%	193 879 555,00	47%	8 310 373,22	2%	408 824 308,12	100%	

المصدر : من إعداد الباحثين إنطلاقا من الإحصائيات المأخوذة من الحسابات الإدارية لبلدية وادي سلي

الشكل (01): مقارنة الموارد الجبائية مع الإيرادات الأخرى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (01) نلاحظ أنه إذا أخذنا مبالغ الإعانات المقدمة من الدولة ومقارنتها بالمداحيل الجبائية، نلاحظ أن هذه النسبة متذبذبة من سنة إلى أخرى ويمكن إرجاع أسباب انخفاض وارتفاع نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في مصادر تمويل إلى سببين رئيسيين، وهما حجم حصيلة الضريبة وحجم الإعانات المقدمة من طرف الدولة على اعتبار أن أملاك البلدية لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جدا في الإيرادات وأن ارتفاعها أو انخفاضها لا يكاد يؤثر في هيكل التمويل.

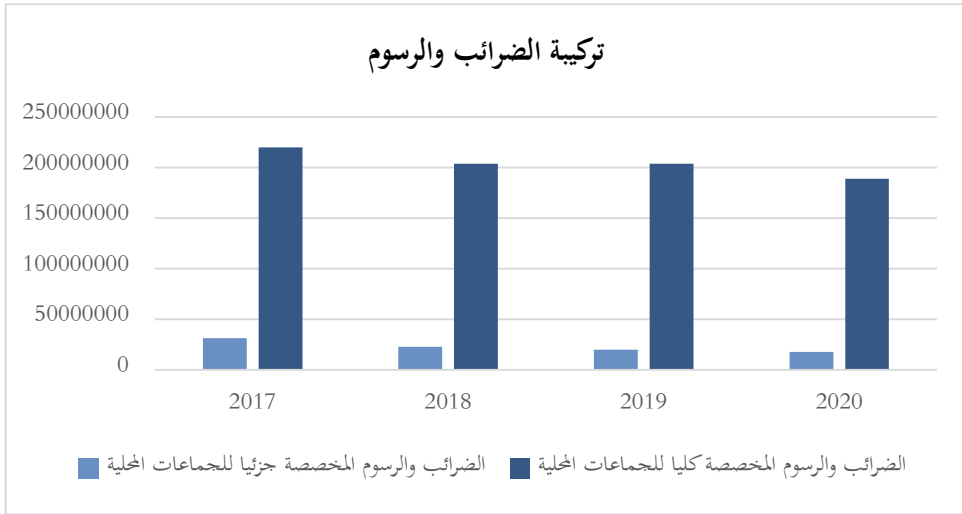
2.4. مكونات الإيرادات الضريبية: نبين في هذا الفرع الهيكل الجبائي ونحاول معرفة الضرائب والرسوم المسيطرة على إجمالي الحصيلة.

الجدول (03): تركيبة الضرائب والرسوم

2020	2019	2018	2017	
188 857 028,60	203 637 553,20	203 655 617,39	219 798 213,87	الضرائب والرسوم المخصصة كلياً للجماعات المحلية
91%	91%	90%	88%	النسبة المئوية
-7%	-0,01%	-7%	-	نسبة النمو
17 777 351,30	19 994 577,23	22 854 747,36	31 317 329,98	الضرائب والرسوم المخصصة جزئياً للجماعات المحلية
9%	9%	10%	12%	النسبة المئوية
-1%	-1%	-4%	-	نسبة النمو
206 634 379,90	223 632 130,43	226 510 364,75	251 115 543,85	مجموع الضرائب والرسوم المحصلة

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من الإحصائيات المأخوذة من الحسابات الإدارية لبلدية وادي سلي

الشكل (02): تركيبة الضرائب والرسوم



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (03)

1.2.4. الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية: ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) هو سيطرة الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية على إجمالي الحصيلة الضريبية، حيث تتراوح نسبة مساهمتها من 88% لسنة 2017 إلى 91% سنة 2020، ومتوسط المساهمة السنوية بلغت 89% خلال السنوات محل الدراسة وترجع أسباب هذه الهيمنة بالدرجة الأولى إلى الرسم على النشاط المهني والذي يمس تقريبا كل النشاطات والمهن المتواجدة على تراب بلدية وادي سلي.

2.2.4. الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا للجماعات المحلية: نلاحظ من خلال الجدول (03) أن نسبة المساهمة الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا للجماعات المحلية متواضعة جدا بالنسبة لمجموع الضرائب والرسوم المحصلة لكل السنوات محل الدراسة، ويرجع ضعف مساهمة هذا النوع من الضرائب بالنسبة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية إلى ضعف هذه الرسوم من حيث ضيق أوعيتها وعدم إنتاجيتها باستثناء الرسم على القيمة المضافة والذي يمثل أكثر من 75% من حصيلة هذا النوع من الضرائب، رغم أن حصة البلدية لا تمثل إلا 10% من إجمالي إيرادات هذا الرسم. أما بقية الضرائب والرسوم الأخرى مثل الرسم

التكميلي على التلوث الجوي ورخصة استغلال المقالع والمحاجر والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي فهي منعدمة وتمثل 0%، ما عدا الضريبة الجزافية الوحيدة التي تمثل 25% المتبقية من الحصيلة الإجمالية للضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية.

3.4. تحليل الإيرادات الجبائية لبلدية وادي سلي من سنة 2017 إلى 2020 : سنتطرق إلى دراسة

تدفقات كل ضريبة ورسم على حدا لكل السنوات محل الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (04): مجمل الإيرادات الجبائية لبلدية وادي سلي خلال الفترة 2017-2020

البيان	نسبة تحصيل البلدية	المبلغ المحصل سنة 2017	المبلغ المحصل سنة 2018	المبلغ المحصل سنة 2019	المبلغ المحصل سنة 2020
الرسم على النشاط المهني	66%	208 084 021,65	189 872 469,16	184 884 770,37	169 930 169,39
الرسم العقاري ورسم التطهير	100%	933 800,00	1 786 900,00	7 996 918,00	5 308 243,00
الرسم على السكن	100%	0,00	0,00	0,00	0,00
الرسم على الحفلات	100%	862 400,00	812 800,00	414 400,00	30 100,00
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	100%	1 260,00	6 200,00	0,00	1 655 074,64
الرسم على رخص العقارات	100%	9 916 732,22	11 222 248,23	9 331 864,83	11 933 441,57
الضرائب والرسوم المخصصة كلها للجماعات المحلية					
الضرائب والرسوم القيمة المضافة	10%	24 172 895,43	15 688 716,60	13 451 204,21	11 624 470,84

المخصصة	الضريبة الجرافية	40%	7 144 434,55	7 166 030,76	6 543 373,02	5 789 258,86
جزئيا	الوحيدة					
للجماعات	الرسم					
المحلية	التكميلي على					
	التلوث الجوي	17%	0,00	0,00	0,00	363 621,60
	الرسم					
	التكميلي على					
	المياه المستعملة					
	ذات المصدر					
	الصناعي	34%	0,00	0,00	0,00	0,00
	مجموع الضرائب والرسوم		251 115 543,85	226 555 364,75	222 622 530,43	206 634 379,90

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من الإحصائيات المأخوذة من الحسابات الإدارية لبلدية وادي سلي

1.3.4. الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية:

-الرسم على النشاط المهني: يعتبر الرسم على النشاط المهني أكثر الإيرادات الضريبية مردودية بالنسبة لميزانية البلدية ويمثل الجزء الأكبر من إجمالي الحصيلة الجبائية حسب إحصائيات الجدول رقم (04)، حيث تتراوح نسبة مساهمته ما بين 66% سنة 2017 الى 84 % سنة 2020. ومن هذه النسب تتضح لنا أهمية وهيمنة هذا الرسم على مجموع الإيرادات الجبائية بالرغم من أن البلدية لا تستفيد إلا من 66 % من مجموع المبالغ المحصلة من هذا الرسم.

-الرسم العقاري ورسم التطهير: ما نلاحظه من خلال الجدول (04) أن المبالغ المحصل عليها من الرسم العقاري ورسم التطهير متذبذبة من سنة إلى أخرى حيث شهدت سنة 2017 تحصيل مبلغ 933.800.00 دج وهي أصغر حصيلة محققة خلال سنوات الدراسة، لتعود وترتفع سنة 2018 إلى مبلغ 1.786.900.00 دج، ليتواصل الارتفاع سنة 2019 إلى مبلغ 7.996.918.00 دج وبنسبة مساهمة تقدر ب 4% لتتخفض بعدها سنة 2020 إلى مبلغ 5 308 243,00 دج.

ومن أسباب تدهور نسبة التحصيل انفصال قباضات البلديات عن مديريات الضرائب وأصبحت تابعة لمصالح الخزينة الولائية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-40 والمؤرخ في 2003/01/19 ومنها قباضة بلدية وادي سلي.

-الرسم على السكن: من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن عملية التحصيل الرسم على السكن منعدمة كليا رغم وجود مرسوم تنفيذي يحدد كيفية ومبلغ التحصيل، إلا أن بلدية وادي سلي لم تستفيد من هذا الرسم على مدار أربع سنوات محل الدراسة.

-الرسم على الحفلات: نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول (04) أن نسبة مساهمة هذا الرسم ضئيلة جدا وليس لها أي تأثير وتعتبر بذلك من أضعف الرسوم من حيث المبالغ المحصلة، ونلاحظ أن نسبته المئوية بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 0.2% خلال سنوات محل الدراسة، وهذا راجع إلى عدم اهتمام إدارة البلدية بهذا الرسم وعدم بذل أي جهد في تحسين حصيلته، حيث أن المبالغ المحصلة هي عبارة عن مبالغ تدفع من طرف المواطنين طوعا.

-الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية: نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول (04) أن نسبة مساهمة هذا الرسم ضئيلة جدا وليس لها أي تأثير على الهيكل التمويلي لميزانية البلدية ويعتبر بذلك أضعف رسم من حيث المبالغ المحصلة، وهذا راجع إلى إهمال مصالح البلدية هذا الرسم المهم للخزينة وغياب تام لعملية إحصاء هذه الإعلانات والصفائح المهنية على تراب بلدية وادي سلي بالرغم من وجود مداولة مجلس الشعبي البلدي والتي تحدد قيمة هذا الرسم حسب قانون المالية.

الرسم على رخص العقارات: نلاحظ من خلال الجدول (04) أن نسبة مساهمة هذا الرسم في إجمالي الحصيلة الجبائية تتراوح ما بين 4% سنة 2017 إلى 6% سنة 2020، حيث قدر المبلغ المحصل سنة 2020 ب 11 933 441,57 دج وهو أكبر مبلغ محصل خلال الأربع سنوات محل دراسة ويعود هذا الارتفاع إلى التوسع العمراني الكبير في المنطقة .

2.3.4. الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية:

-الرسم على القيمة المضافة: من خلال إحصائيات الجدول رقم(04) نلاحظ أن هذا الرسم يحتل المرتبة الثانية بعد الرسم على النشاط المهني من حيث نسبة المساهمة الإجمالية في الحصيلة الجبائية، حيث

- تتراوح نسبة مساهمة هذا الرسم ما بين 10 % سنة 2017 إلى 6 % سنة 2020. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن المبالغ المحصلة في تدهور من سنة إلى أخرى، وهذا يرجع إلى الأسباب التالية:
- ارتباط نسبة التحصيل بمدى حزم الإدارة الجبائية في استعمال الوسائل القانونية لمتابعة المتقاعسين في دفع هذا الرسم من خلال تجميد الحسابات البنكية وحجز الممتلكات؛
 - حصة البلدية من هذا الرسم والذي يقدر ب 10% وهي نسبة قليلة جدا.

-الضريبة الجزافية الوحيدة: يظهر لنا من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في إجمالي الحصيللة الضريبية ضعيفة جدا، فهي لا تتعدى نسبة 3% في أحسن الأحوال، وأن حصيلتها غير مستقرة، كما نلاحظ من خلال الجدول (04) أن أكبر حصيلة حققت كانت سنة 2018 بمبلغ 7.166030.76 دج وبنسبة نمو 0.3% مقارنة مع سنة 2017 ولكن سرعان ما تراجعت هذه الحصيللة إلى مبلغ 6.543.373.02 دج وبمعدل نمو سلبى 8.7%- سنة 2019 وواصلت الانخفاض سنة 2020 لتقدر بمبلغ 5 789 258,86 دج .

-الرسم التكميلي على التلوث الجوي والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: بحكم أن بلدية وادي سلي يتواجد بها منطقة صناعية مما يستلزم قانونا استفادتها من عائدات ومخلفات هذين الرسمين، ونظرا لاستغلال المياه في النشاط الصناعي، إلى جانب التلوث الجوي المنبعث من المصانع من المنطقة، إلا أنه من خلال الجدول (04) نلاحظ أن عملية التحصيل معدومة تماما خلال السنوات (2020-2017) رغم أن هذه الرسوم مكرسة قانونيا وتستفيد منه البلدية بنسبة معينة من مبالغ التحصيل.

4.4. دور الجباية المحلية في تغطية نفقات البلدية: نحاول دراسة مساهمة الضرائب والرسوم في تغطية نفقات البلدية من جهة ومحاولة تفسير أسباب تزايد وانخفاض هذا المورد في تغطية هذا النفقات من جهة أخرى.

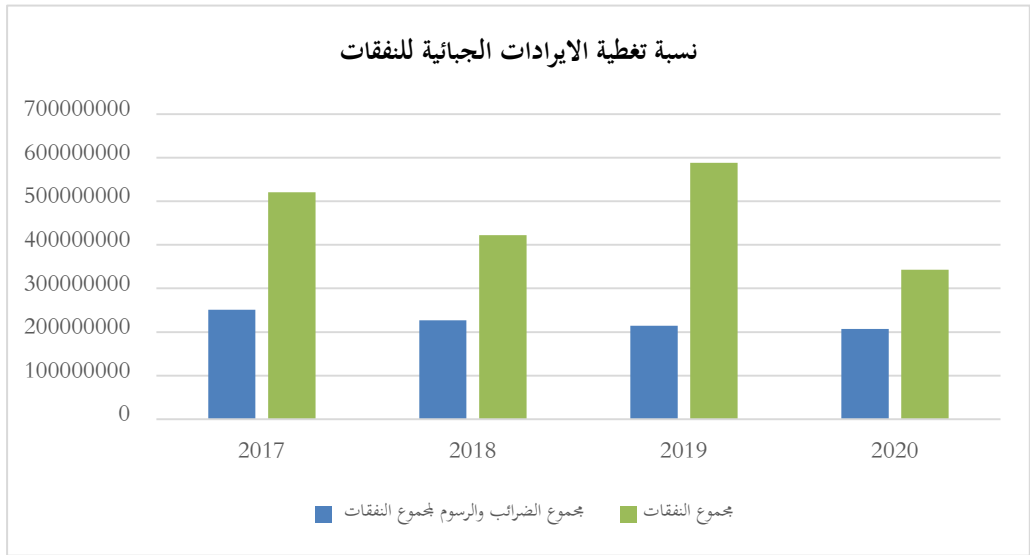
الجدول (05): نسبة الجباية المحلية في تغطية نفقات البلدية

التعين	2017	2018	2019	2020
مجموع النفقات	520 674 723,78	422 512 029,19	587 975 318,61	342 707 543,88

206 634 379,90	214 385 313,26	226 510 364,75	251 115 543,85	مجموع الضرائب والرسوم الحصيلة
60%	36%	54%	48%	نسبة تغطية الضرائب والرسوم لمجموع النفقات
-42%	39%	-19%	-	نسبة نمو النفقات
-4%	-5%	-10%	-	نسبة نمو الضرائب والرسوم

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من الإحصائيات المأخوذة من الحسابات الإدارية لبلدية وادي سلي

الشكل (03): نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (07)

من خلال إحصائيات الجدول (05) والشكل (03) نلاحظ أن نسبة تغطية النفقات سنة 2017 كانت حوالي 48% رغم زيادة نسبة نمو الضرائب والرسوم إلى 4%، لكن ذلك لم يكن كافياً من أجل تغطية مجموع النفقات حيث كانت زيادة كبيرة في نسبة نمو هذه النفقات بحوالي 90% وذلك راجع إلى زيادة مبلغ الإعانات المقدمة من طرف الدولة حيث قدرت ب: 186.256.149.00 دج، لتعود إلى

الارتفاع مرة أخرى سنة 2018 إلى 54% مع انخفاض نسبة نمو الضرائب والرسوم إلى -10% وفي المقابل انخفضت نسبة نمو النفقات إلى -19% لتواصل الانخفاض سنة 2019 إلى 36% رغم زيادة نسبة نمو الضرائب و الرسوم ب 5% مقارنة مع سنة 2018 إلا أنه لم يكون كافي بسبب زيادة نسبة نمو النفقات إلى 39%، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى سنة 2020 إلى 60% مع انخفاض نسبة نمو الضرائب والرسوم إلى -4% وفي المقابل انخفضت نسبة نمو النفقات إلى -42%. وعموما يمكن تحديد عاملين إثنين يتحكمان في هذه النسبة، العامل الأول هو الحصيلة الضريبية وعلاقتها بهذه النسبة علاقة طردية، والعامل الثاني هو مبلغ الإعانات المقدمة من طرف الدولة وهي علاقة عكسية، أي أنه كلما زادت قيمة الإعانات المقدمة من طرف الدولة انخفضت نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في مجموع النفقات.

5. الخاتمة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها لموضوع مدى فعالية الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ببلدية وادي سلي بالشلف، نخلص إلى ما يلي:

- من خلال دراستنا لتطور الإيرادات الجبائية ببلدية واد سلي بالشلف للفترة الممتدة من 2017-2020، وجدنا أن المساهمة الجبائية المحلية في تمويل ميزانية البلدية تبقى متذبذبة من سنة لأخرى، ويعود ذلك إما لصعوبة التحصيل أو لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي من جهة ومن جهة أخرى إلى عدم العدالة في توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية؛
- إن تواضع الجباية المحلية وتخلّف المنظومة المالية للجماعات المحلية، أدى إلى ضعف الوسائل المالية لها واعتمادها على إعانات الدولة في تقليص الاستقلال المالي للجماعات المحلية؛
- توصلت الدراسة حسب الاحصائيات المدرجة ضمناً الأهمية الكبيرة للموارد الجبائية لبلدية واد سلس وخاصة الرسم على النشاط المهني الذي احتل المرتبة الأولى وهيمته على مجموع الإيرادات الجبائية بالرغم من أن البلدية لا تستفيد من 66% من مجموع المبالغ المحصلة؛
- كما أن باقي مداخيل الممتلكات سجلت ضعفاً في المردودية وهذا راجع لسوء تسييرها والأسعار الرمزية التي تفرضها البلدية على استغلالها؛

- تعتبر بلدية واد سلي غنية من حيث مواردها الذاتية الجبائية إلا أنها تبقى غير كافية لتمويل التنمية المحلية بها؛
 - ولتدعيم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ينبغي إعادة الاعتبار لها بضمان استقلاليتها المالية عن طريق ضمان حصيلة جبائية كافية لتغطية نفقاتها لترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة في العمل الإداري ضمن مقارنة الحوكمة المالية وحوكمة ميزانيات الجماعات المحلية.
- انطلاقاً مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:
- إعطاء أهمية أكبر للموارد غير الجبائية للمساهمة في تمويل ميزانية بلدية واد سلي بالشلف؛
 - التخصيص الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة للجماعات المحلية؛
 - رفع حصة الرسم على القيمة المضافة للجماعات المحلية؛
 - ضرورة إعطاء مرونة واستقلالية كبيرة لعمل البلديات؛
 - تفعيل وتنويع آليات تحصيل الموارد الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع المكلفين على أداء التزاماتهم.
- وفي الأخير يبقى المجال مفتوحاً لبحوث أخرى في هذا الموضوع، لكن من زوايا أخرى مختلفة كأهمية الشراكة بين البلديات في دعم التنمية المحلية وسبل تطوير الجباية المحلية في الجزائر، وكذا تفعيل حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. القانون 16-01، المادة 15، المادة 16، و المادة 17. (06 مارس، 2016). الجريدة الرسمية.
2. المادة 01 من قانون رقم 11-10. (22 جوان، 2011). الجريدة الرسمية. قانون متعلق بالبلدية.
3. المادة 03 من قانون رقم 11-10. (جوان، 2011). الجريدة الرسمية. البلدية.
4. المادة 16 من الدستور-المرسوم الرئاسي رقم 86-438. (07 ديسمبر، 1996). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. بتصرف.

5. المادة 01 من قانون 12-07. (21 فيفري، 2012). الجريدة الرسمية. الولاية.
6. المديرية العامة للضرائب. (2020). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
7. توفيق بن الشيخ، و لعفيفي الدراجي. (2018). الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر. مجلة أفاق العلوم الادارية والاقتصادية، 02(02).
8. خالد ممدوح. (2009). البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
9. سامية شاربي، ربيع أحمد بن يحي، و سعاد الميلودي. (2021). الآليات الرقابية كمدخل لحوكمة ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر. دراسات في ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر.
10. سعاد صابور، و عبد الرحمان بن ساعد. (2018). دور الجباية المحلية في تمويل الجماعت المحلية - دراسة حالة بلدية درارية-. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 21(06).
11. عبد القادر موفق. (2007). الاستقلالية المالية في الجزائر. أبحاث اقتصادية وادارية(02).
12. عمر قمان، و سعد مقص. (2021). أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كألية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية -دراسة تحليلية-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 06(02).
13. لخضر عبرات. (2018). أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية(البلدية). دراسات العدد الاقتصادي، 15(02).
14. منال بوكورو، و محمد منصوري. (2018). دور الجماعات المحلية في ترقية الخدمات العمومية في الجزائر-بلدية قسنطينة نموذجا-. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، 2(4).
15. يوسف مسعداوي. (2014). تحديات المالية والجباية المحليتين. مجلة الحقيقة(29).